Journal of Alasmarya University
Vol. 34 No. 1 (March 2021) PP: 271-292
مجلة الجامعة الأسمرية: العلوم الشرعية والإنسانية
المجلد (34) العدد 1 (مارس 2021) ص ص: 271-292

دور الأنشطة الاقتصادية والخدمية في انتعاش حياة السكان في المحافظات الشرقية من ليبيا 1963-1969م

سالم عمار الجحيدري
قسم التاريخ، كلية الآداب، الجامعة الأسمرية الإسلامية
salemamar099@gmail.com

الملخص

هدف البحث إلى التعرف على تأثير الأنشطة الاقتصادية والخدمية في حياة السكان في المحافظات الشرقية من ليبيا أثناء الفترة **1963-1969م**، واستخدم لتحقيق ذلك المنهج السردي التحليلي، ومن أهم نتائجه وجود آثار إيجابية ناتجة عن استيعاب أعداد كبيرة من السكان عمالاً في مختلف الأنشطة الاقتصادية والخدمية، كما كان تركيز السكان على زراعة الحبوب التي تعتمد على مياه الأمطار، وأن العاملين في النشاط الزراعي اتجهوا إلى العمل في أنشطة كانت أكثر دخلاً وأقل جهداً مما أثر سلباً فى النشاط الزراعي، كما بين البحث أن هناك صناعات مختلفة أسهمت في إشباع السوق المحلي ولو بشكل نسبي، ووجود منشآت تجارية وفرت معظم ما يحتاجه المواطنون من سلع، ووجود إنشاءات ومرافق كان لها دورٌ في إحداث نهضة عمرانية عادت على المجتمع بالازدهار.

الكلمات المفتاحية: الأنشطة الاقتصادية في ليبيا، السكان في شرق ليبيا

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد أشرف الأنبياء والمرسلين... وبعد

تعد المرافق الاقتصادية والخدمية في المحافظات الشرقية من ليبيا خلال فترة الدراسة ذات أهمية كبيرة، وهي الفترة الممتدة من 1963- 1969م التي تزامنت مع تصدير النفط في أواخر عام 1961م، وكذلك تزامنت مع تحول الدولة من نظام الولايات إلى نظام المحافظات في إبريل 1963م، وقد اعتمد الباحث على بعض المصادر الأولية التي تحصل عليها والمتمثلة في بعض الوثائق والتقارير والصحف المحلية الصادرة في مرحلة الدراسة، حيث أسهم الوضع الاقتصادي والخدمي في انتعاش حياة السكان، وذلك من

ISSN: 2706-9524 (Print) ISSN: 2706-9532 (Online)

خلال انخراط أعداد كبيرة من أهالي المنطقة الشرقية في العديد من المهن سواء الإنتاجية منها أو الخدمية، فضلاً عن تذليل سُبل الحياة من خلال انعكاسات هذه الأنشطة على حياة المواطن، ومن ثَمَّ فإن التركيز في هذا البحث لم يكن على الأنشطة في حد ذاتها بقدر ما كان التركيز على أثر هذه الأنشطة فى حياة السكان وفق المصادر المتاحة، وقد قُسم هذا البحث إلى أربعة محاور، فكان المحور الأول بعنوان دور النشاط الزراعي والرعوي في انتعاش حياة السكان، أما المحور الثاني فقد اختص بدور النشاط الصناعي في التأثير فى حياة السكان، وجاء المحور الثالث ليدرس دور النشاط التجاري في ازدهار المجتمع، وتناول المحور الرابع دور قطاعي الخدمات والإنشاءات في التأثير فى حياة السكان وذلك من خلال استيعاب أعداد كبيرة من أهالي المنطقة للعمل في هذين القطاعين، والإسهام في إعمار المدن، كما احتوى هذا البحث على خاتمة تضمنت أهم النتائج التي توصل إليها الباحث.

المحور الأول: دور النشاط الزراعي والرعوي في انتعاش حياة السكان.

شكل قطاع الزراعة النسبة الأعلى في توفير فرص عمل في المنطقة، حيث مثَّل هذا القطاع في مدينة القوارشة وحدها نسبة 42% من نسبة الاستخدام، غير أنه بعد ذلك تلاشت هذه النسبة تدريجياً بسبب انخفاض الإنتاج وعزوف العاملين عن العمل الناتج عن التحاقهم بقطاعات أخرى، التي مثلت فيما بعد 85% تقريبا من مجموع القوى العاملة، فضلاً عن نشاط تربية الحيوانات الذي مارسه أغلب سكان المنطقة [1].

إن القطاعات الأخرى التي اتجه إليها العاملون ربما يكون من أهمها قطاع النفط والقطاعات الخدمية الأخرى التي في أغلبها توفر دخلاً كبيراً وجهداً أقل بخلاف العمل في القطاع الزراعي، الأمر الذي ربما كانت له آثاره العكسية فى الإنتاج الزراعي في المنطقة.

يعد الإنتاج الزراعي في منطقة القوراشة منخفضاً، حيث كانت الحبوب تغطي مساحة من الأراضي غير المروية زادت عن 6 هكتارات، أما الخضروات والفواكه فقد غطت هكتاراً و300مترا تقريبا، منها 50% تقريبا مروية، وإضافة إلى مياه الأمطار والمياه الجوفية فهناك مصدر آخر للمياه متمثل في تنقية مياه المجاري[2].

---

[1] أرشيف الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، تقرير حول المخطط الشامل للقوارشة، وزارة التخطيط والتنمية، المملكة الليبية، فبراير 1969م، ص 14،49.

[2] المصدر نفسه، ص 14،49.

أما في منطقة الأبيار فيعد الإنتاج الزراعي محدوداً وذلك بسبب ندرة سقوط الأمطار إذ يعد معدل السقوط السنوي 250 ملم، غير أن الحكومة سعت في زيادة إنتاج الحبوب من خلال توفير كميات من الأسمدة، كما كانت المنطقة تشتهر بتربية المواشي[3].

وعلى الرغم من محدودية الإنتاج الزراعي فإن نسبة 74% من عدد سكان الأبيار يعتمدون على النشاط الزراعي، ويعمل في زراعة الحبوب وحدها ما يقارب من 60% من مجموع العمالة، كما عمل في النشاط الزراعي 67% من مجموع القوى العاملة الموجودة في مديرية توكرة، وتركز نشاطهم الزراعي فى زراعة الحبوب والزيتون والبلح والعنب[4].

وفي منطقة بنينة احتل النشاط الزراعي أهمية كبيرة من بين الأنشطة الاقتصادية الأخرى وذلك لأن العمل في هذا النشاط في أغلبه كان موسميًا وبإمكان أي شخص أن يعمل في أي قطاع من القطاعات الأخرى إلى جانب ممارسته للنشاط الزراعي، إضافة إلى كثرة حفر الآبار الجوفية في المنطقة الأمر الذي أحدث توسعًا في زراعة الخضروات والفواكه، غير أنه بالرغم من التوسع في حفر الآبار وما ترتب عليه من زيادة في مساحات الأراضي المزروعة ظلت المعاناة قائمة بسبب قلة العمالة بعكس الزراعات الموسمية وعلى رأسها زراعة الحبوب التي تعد من الزراعات الرئيسة في المنطقة[1].

كما استوعب أيضاً قطاع الزراعة في مديرية شحات أعداداً كبيرة من العاملين الأمر الذي أدى إلى انخفاض نسبة البطالة في المنطقة، وكانت أهم المحاصيل الزراعية متمثلة في الحبوب ومحاصيل علف الحيوان، إضافة إلى البقول والخضروات والعنب وغيرها من أشجار الفاكهة التي تنمو في المنطقة بحكم العوامل المناخية[2].

عملت وزارة الزراعة على إصلاح وترميم 100 صهريج بالمحافظات الشرقية موزعة على متصرفيات بنغازي وأجدابيا ودرنة والبيضاء والمرج[3].

---

(3) أرشيف الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، التقرير النهائي حول المخطط الرئيسي لمنطقة الأبيار، وزارة شؤون البلديات، المملكة الليبية، نوفمبر 1968م، ص 25.

(4) أرشيف الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، تقرير عن أعمال الجرد للمحافظات الشرقية، محافظة بنغازي، متصرفية بنغازي، وزارة التخطيط والتنمية، المملكة الليبية، ديسمبر 1966م، ص 61،17.

(1) تقرير عن أعمال الجرد للمحافظات الشرقية، محافظة بنغازي، متصرفية بنغازي، مصدر سابق، ص 18.

(2) أرشيف الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، تقرير عن أعمال الجرد في المحافظات الشرقية، محافظة الجبل الأخضر، متصرفية البيضاء، وزارة التخطيط والتنمية، المملكة الليبية، 1966م، ص 20.

(3) جريدة برقة الجديدة، العدد 4228، 22 سبتمبر 1965م، ص 5.

ففي مدينة سوسة تم تحويل بعض مزارع الحبوب إلى خضروات بسبب توفير إمكانيات الري من قبل القائمين على قطاع الزراعة، غير أن العزوف عن العمل في هذا القطاع من قبل أهالي المنطقة صار ظاهرة منتشرة باعتبار أن العمل في بعض القطاعات الأخرى كان أكثر دخلاً وأقل جهداً الأمر الذي كان له انعكاساته السلبية على القطاع الزراعي[4].

أما في مدينة أجدابيا فإن قطاع الزراعة لم يستوعب أعداداً كبيرة من العاملين بحكم أن معظم الزراعات كانت متركزة على الخضروات والفواكه التي تفي بالاستهلاك المنزلي[5].

يلاحظ من خلال الطرح السابق أن معظم الإنتاج الزراعي تركز فى زراعة الحبوب التي تعتمد على مياه الأمطار رغم الجهود المبذولة من قبل الحكومة في صيانة الصهاريج، حيث كان العمل بها موسمياً في فترات الحرث والحصاد عكس العمل في الزراعات الأخرى التي تحتاج إلى جهد كبير ووقت أطول وعلى رأسها زراعة الخضروات، الأمر الذي سهل على معظم العاملين من أهل هذه المناطق الانخراط في مواسم زراعة الحبوب ومن ثَمَّ مواسم الحصاد التي لا تتعارض أحياناً مع التحاقه بأي عمل آخر، وذلك قد يُسهم في تحسين دخل هؤلاء العاملين الذي يعود عليهم وعلى أسرهم بالحياة الكريمة، كما أن ذلك يقلل من حدة البطالة للأشخاص القاطنين في تلك المدن.

إضافة إلى ذلك ولتحسين الوضع القائم للزراعة أسست مدرسة بالجبل الأخضر خاصة بالعلوم الزراعية، ومدة الدراسة بها 4 سنوات يتحصل من خلالها الخريج على دبلوم زراعة، ويكون القبول فيها مشروط بالحصول على الشهادة الابتدائية، وكان عدد الطلبة الدارسين للعام 1967/1966م 117 طالباً[1].

كما امتهن سكان منطقة الأبيار تربية الحيوانات حيث كان يوجد بها 80.000 رأس من الضأن، و16.000 رأس من الماعز، و4.500 رأس من الإبل، و700 رأس من الأبقار، و500 حصان، و5.000 رأس من الحمير، وقدرت الثروة الحيوانية في مديرية بنينة بحوالي 25.200 رأس من الأغنام، و5.300 من الماعز، و270 من الإبل، و200 من الخيل، و400 من الحمير، وبلغت في مديرية توكرة

---

[4] أرشيف الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، التقرير النهائي حول المخطط الرئيسي لمنطقة سوسة، وزارة شؤون البلديات، المملكة الليبية، ديسمبر 1968م، ص 36.

[5] أرشيف الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، تقرير أعمال الجرد للمحافظات الشرقية، محافظة بنغازي، متصرفيات أجدابيا والكفرة، وزارة التخطيط والتنمية، المملكة الليبية، 1966م، ص 18.

[1] أرشيف الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، تقرير عن تدريب الأيدي العاملة في المملكة الليبية خلال عام 1965-1966م، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، المملكة الليبية، طرابلس، سبتمبر 1967م، ص 13، 14.

3000 رأس من الماعز، و1150 رأس من الأغنام، ومن الأبقار 230 رأسا، و25 رأسا من الإبل، وعدد 200 رأس من الحمير، ومن الخيل 50 رأساً[2].

أما في مديرية شحات فكانت تربية الحيوانات ذات أهمية ثانوية بالنسبة للمزارعين، وكان تعدادها من الماعز 5.400 رأس، و500 رأس من الأغنام، ومن الأبقار 180 رأسا[3].
ولتشجيع مربي الحيوانات عملت وزارة الزراعة والثروة الحيوانية على شراء كميات من الصوف لموسم 1963 و1964م وتجميعها في منطقة العويلية بمدينة المرج ليتم عرضها بالمزاد العلني[4].
من خلال ما سبق يتضح أن عدداً من المناطق الشرقية اشتهرت بتربية الحيوانات بمختلف أصنافها، وهذا الأمر يعود بالنفع على أهالي المنطقة من حيث تحسين وضعهم المعيشي.

المحور الثاني: دور النشاط الصناعي في التأثير فى حياة السكان.
اشتهرت منطقة القوارشة بصناعة مواد البناء المتمثلة في أنابيب الإسمنت التي لاقت رواجًا كبيراً بحكم قربها من مدينة بنغازي باعتبار أن وسائل النقل غير مكلفة، ولذلك فإن هذه الصناعة تطورت بسبب الاحتياج المستمر لها[1].

ومن المعروف أن مدينة بنغازي قامت بها نهضة عمرانية كبيرة خلال مرحلة الدراسة، الأمر الذي زاد من الطلب على مواد البناء عموماً ومن بينها هذه الأنابيب المنتجة في مدينة القوارشة.
وفي مدينة الأبيار خُصصت مساحات من الأراضي بعيدة عن الأحياء السكنية بغية إقامة مصانع عليها حفاظاً على صحة المواطنين والبيئة عموماً، وقد روعي في ذلك سهولة وصول العاملين والمواد الخام التي تحتاجها العملية الصناعية، وقد قُسمت هذه الصناعات إلى خفيفة ومتوسطة، فكانت الخفيفة تتمركز في المناطق المحجوزة للصناعات في المخطط الشامل، وكذلك في مقسمات خاصة في الأحياء السكنية لعمال الحرف اليدوية، وهذه الصناعات لا تحدث ضجة ولا انبعاث دخان ولا أثر مزعج من شأنه أن يؤثر فى حياة السكان، وأما الصناعات المتوسطة التي لها أثر مزعج فى المناطق المجاورة، وكذلك الصناعات

[2] تقرير عن أعمال الجرد للمحافظات الشرقية، محافظة بنغازي، متصرفية بنغازي، مصدر سابق، ص 17-18،61.
[3] تقرير عن أعمال الجرد في المحافظات الشرقية، محافظة الجبل الأخضر، متصرفية البيضاء، مصدر سابق، ص 20.
[4] جريدة برقة الجديدة، العدد 4292، 21 ديسمبر 1965م، ص 6.
[1] تقرير حول المخطط الشامل للقوارشة، مصدر سابق، ص 14.

الخفيفة التي تحتاج إلى مساحات كبيرة يكون موقعها في المناطق المحجوزة للصناعة في المخطط الشامل بعيداً عن الأحياء السكنية[2].

إن هذا التقسيم في غاية الأهمية لكونه قد روعيت فيه صحة المواطن بالدرجة الأولى، إضافة إلى السعي في إنتاج صناعات ذات جودة عالية، التي بدورها تستوعب أعداداً كبيرة من العمالة المحلية.
إضافة إلى ذلك هناك جهود بُذلت لتأسيس صناعات غذائية ومشروبات وحلويات ومخابز ومطاحن للبن ووحدات التثليج، وصناعة الملبوسات الصغيرة والأحذية، وصناعة الأثاث بمختلف أنواعها، ومجمل هذه الصناعات كان لها سوقٌ وطلبٌ من قبل السكان والأرياف في المناطق المجاورة، إضافة إلى ممارسة نشاط آخر والمتمثل في صناعة المحاجر الذي بإمكانه استيعاب أيدي عاملة من شباب المدينة[3].
وعلى صعيد القطاع الخاص قام على سبيل المثال كل من حسين بن عامر وفرج الحراتي في عام 1965م بتأسيس مصنع للبطاريات الجافة في منطقة بنينة شغل عددًا كبيرًا من أهالي المنطقة من العنصرين الرجالي والنسائي، فضلاً عن أنه وفر مبلغ قدره 177.000 جنيه كانت تذهب إلى الخارج لاستيراد البطاريات[4].

كما أسس شفيق خزام معمل أقمشة برقة بشارع عمر بن العاص بمدينة بنغازي، وطلب للعمل فيه 20 عاملة للعمل على آلات النسيج، بشرط أن لا يقل عمر المتقدمة عن 16 سنة ولا يزيد عن 25 سنة، وأن تكون لائقة صحياً، من دون النظر إلى معرفتها للقراءة والكتابة[1].

[2] التقرير النهائي حول المخطط الرئيسي لمنطقة الأبيار، مصدر سابق، ص 49-50.

[3] المصدر نفسه، ص 25.

[4] جريدة العمل، العدد، 301، 21 فبراير 1966م، ص 2.

[1] جريدة الرقيب، العدد 201، 8 يوليو 1965م، ص 3.

وفي مدينة أجدابيا نستعرض جدولاً للمنشآت الخاصة حسب نشاط القطاع الصناعي لعام 1964م[2].

الرقم	قطاع النشاط الاقتصادي	عدد المنشآت	النسبة المئوية
1	التعدين والمحاجر	20	2.5
2	صناعة الأغذية	15	1.8
3	صناعة الملابس	55	6.8
4	صناعة الأخشاب	8	1.0
5	صناعة مواد الإنشاء	8	1.0
6	إصلاح السيارات	5	0.6
7	الورش	8	1.0
8	صناعات أخرى	2	0.2
9	المجموع	121	14.9

مثلت الصناعة نسبة لا بأس بها وهي 12.4%، ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى وجود عدد من الخياطين من ذوي المنشآت الفردية، في حين أن المحاجر لم يكن لها أهمية كبيرة وذلك لكون كل محجر يستخدم فيه عدد من الأشخاص[3].

لا شك أن مجموع عدد هذه المنشآت الصناعية أسهم في إتاحة فرصة عمل كبيرة لعدد من سكان المدينة للانخراط فيها، فضلاً عن توافر صناعات يحتاجها قاطنو هذه المدينة وغيرها من المدن.

وفي مدينة سوسة لا توجد صناعات كبيرة بحكم المساحة المحدودة للمدينة وضيق السوق حول المدينة، أما الصناعات الصغيرة فمن الممكن وجودها مثل الصناعات الغذائية والحلويات والفطائر والمخابز والتبريد والمشروبات الخفيفة، وصناعة الأثاث والملابس والأحذية، وصناعة المطابخ الصغيرة، وصناعة الحرف اليدوية عموماً لها رواج كبير لدى السواح باعتبار أن مدينة سوسة مدينة سياحية، ومن ثَمَّ فهي تعد من الصناعات المزدهرة، كما تعد صناعة المحاجر والرمال لها إقبال وطلب كبير بسبب الإنشاءات القائمة في المدينة التي بدورها استقطبت أعداداً كبيرة من العاملين[1].

---

[2] تقرير أعمال الجرد للمحافظات الشرقية، محافظة بنغازي، متصرفيات أجدابيا والكفرة، مصدر سابق، ص 19، 20.

[3] المصدر نفسه، ص 19-20.

[1] التقرير النهائي حول المخطط الرئيسي لمنطقة سوسة، مصدر سابق، ص 36.

لا شك أن كل تلك الصناعات العامة والخاصة أسهمت في استيعاب أهالي المنطقة للانخراط فيها، الأمر الذي له انعكاساته الإيجابية على حياة السكان.

كما حرصت الحكومة على أن تكون المؤسسات الصناعية في مدينة سوسة بعيدة عن الأحياء السكنية، وذلك من خلال تخصيص أراضٍ كافية لها مجهزة بالمنافع الضرورية بغية تشجيع التطور الصناعي، وقد روعيت في اختيار الموقع سهولة الوصول إليه لكل العاملين والمواد الخام، وقسمت الصناعات إلى خفيفة ومتوسطة كما أسلفنا عند التحدث عن الصناعة في مدينة الأبيار[2].

مثلت الصناعات الغذائية في مدينة طبرق نسبة 17% من الصناعات الموجودة في المنطقة وأغلبها صناعة المخابز، ومثلت أيضاً صناعة الأحذية والملابس نسبة 31% وبخاصة من الخياطين والإسكافيين، إضافة إلى وجود صناعات خفيفة تمثلت في المشروبات الغازية، وكذلك 9 مصانع لصناعة طوب الإسمنت، و 3 مطاحن للحبوب[3].

وفي مدينة طبرق أيضاً سعت الحكومة لتأسيس مصنعين أحدهما خاص بصناعة التين وذلك لتوافر أعداد كبيرة من أشجار التين بالمنطقة، والمصنع الثاني خاص بصناعة الألبان نظراً لتوافر أعداد كبيرة من الحيوانات المنتجة للحليب، إضافة إلى صناعات أخرى تمثلت في صناعة الدباغة وتصنيع الجلود، وصناعة الصابون وأنواعٍ أخرى من المنظفات، وكذلك صناعة المواد البلاستكية[4].

ولوجود الأنشطة الصناعية في المنطقة الشرقية عموماً عملت وزارة الصناعة في عام 1965م على افتتاح دورة تدريبية للشباب على صناعة الأحذية والجلود والتفصيل والخياطة في كل من بنغازي ودرنة والبيضاء وطبرق، فضلاً عن مدن ليبية أخرى، وكان الانضمام إلي هذه الدورة من عمر 16 إلى غاية 24 عاماً، وبمبلغ مالي كان قدره 60 قرشاً في اليوم[1].

إضافة إلى افتتاح دورة تدريبية أخرى فى شؤون المطابع في مدينة بنغازي ومدن ليبية أخرى للتدريب على فنون الطباعة والتجليد والتصنيف بغية تأهيل عناصر محلية، ويتقاضى المتدرب خلال فترة التدريب 60 قرشاً في اليوم[2].

---

[2] المصدر نفسه، ص 62.

[3] أرشيف الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، تقرير أعمال الجرد للمحافظات الشرقية، محافظة درنة، متصرفية طبرق، وزارة التخطيط والتنمية، المملكة الليبية، ديسمبر 1966م، ص 24.

[4] أرشيف الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، التقرير النهائي حول المخطط الرئيسي لمدينة طبرق، وزارة شؤون البلديات، حكومة المملكة الليبية، يناير 1969م، ص 45.

[1] أرشيف مدينة زليتن، ملف رقم 11/2/11، ملف المؤسسات الصناعية، 1965م.

[2] أرشيف مدينة زليتن، دون رقم ملف، مراسلة من وكيل وزارة الصناعة إلى محافظ مصراتة لشهر 6/1965م.

وفي ظل وجود أنشطة صناعية مختلفة استمرت وزارة الصناعة في عمل دورات تدريبية على المدى الطويل بغية تدريب الشباب لمدة 3 سنوات في مجالات إصلاح الأجهزة واللحام والخراطة والكهرباء والميكانيكا، فضلاً عن إنشاء مركز لتدريب الفتيات على صناعة السجاد في مدينة درنة[3].

كما افتتحت مدرسة بنغازي الصناعية والتجارية بقسميها الإعدادي والثانوي، يتدرب الطالب فيها على الميكانيكا والحدادة والنجارة والكهرباء، ومدة الدراسة بها 4 سنوات، وأن يكون المتقدم حاصلاً على الشهادة الابتدائية أو الإعدادية، ويمنح الخريج دبلوما صناعيا أو شهادة مهنية، وكان عدد الطلبة الدارسين للعام 1967/1966م 99 طالباً[4].

لم تقتصر الدورات التدريبية الخاصة بالأنشطة الحرفية والصناعية على القطاع العام فقط بل أسهمت مؤسسات خاصة في تدريب عناصر محلية على مهنة الحياكة والتطريز ومثالاً على ذلك جمعية النهضة النسائية التي تكونت في مدينة بنغازي برئاسة السيدة حميدة العنيزي، وقد أقيم حفل تخرج وتوزيع الشهادات للخريجات لإحدى الدفعات في أكتوبر 1965م[5].

لا شك أن مثل هذه الدورات قد أسهمت في انتعاش عدد كبير من الأسر القاطنة في تلك المدن من حيث المبلغ المالي الذي يتحصل عليه المتدرب، وكذلك من خلال المهنة التي يتعلمها والتي سوف يقتات عليها هو وأسرته، إضافة إلى مشاركة العنصر النسائي في ازدهار المجتمع.

وللنشاط الصناعي دور كبير في تشغيل أعداد كبيرة من شباب المنطقة الشرقية، والجدول التالي يبين عدد المؤسسات الصناعية وعدد العاملين لعام 1964م[1].

المحافظة	عدد المؤسسات الصناعية	عدد العاملين
بنغازي	96	1850
درنة	23	238
الجبل الأخضر	13	135
المجموع	132	2223

[3] جريدة الرائد، العدد 259، 13 إبريل 1967م، ص 3.

[4] تقرير عن تدريب الأيدي العاملة في المملكة الليبية خلال عام 1965–1966م، مصدر سابق، ص 21–22.

[5] جريدة الحقيقة، العدد 85، 23 أكتوبر 1965م، ص 6؛ وكذلك. جريدة برقة الجديدة، العدد 4240، 19 أكتوبر 1965م، ص 2.

[1] أرشيف الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، ف. كوليك، دراسة أولية حول العمالة في المصانع في ليبيا، منظمة العمل الدولية، طرابلس، يوليو 1968م، ص 39.

من خلال ما سبق يتضح أن هناك صناعات مختلفة في المنطقة الشرقية خلال مرحلة الدراسة والتي بدورها أثرت في حياة السكان من خلال توفير صناعات تسد حاجة المواطن وكذلك توفير فرص عمل لعدد كبير من الأهالي.

المحور الثالث: دور النشاط التجاري في ازدهار المجتمع.

تعد العملية التجارية في مدينة القوارشة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالعملية الصناعية، وتعد في مرحلة الإنشاء والتطوير، والزيادة في عدد المستخدمين[2].

أما في مدينة سوسة فإن مواقع تجارة الجملة بعيدة عن الأحياء السكنية وهذا الأمر خاص بالسلع كبيرة الحجم، والسلع الأخرى مكانها في الوسط التجاري من المدينة[3].

وكذلك ينطبق هذا الأمر على مدينة الأبيار حيث وجود أماكن تجارة الجملة في المنطقة البعيدة عن الأحياء السكنية، أما تجارة السلع التي يحتاجها المواطن في استهلاكه اليومي فإنها موجودة في الوسط التجاري من المدينة[4]، والتي تفي باحتياجات الأهالي غير أنها ليست بمستوى التطور الموجود في درنة وطبرق والمرج، أما مدينة بنينة فإنها كانت سوقًا تجاريًا مهمًا للمناطق المحيطة بها[5].

وكان ما يزيد عن 80% من المنشآت التجارية في مدينة طبرق عبارة عن متاجر أغذية، أو متاجر عامة أخرى في الغالب تبيع السلع الغذائية[6].

وفي مدينة شحات شكلت التجارة والفروع الأخرى من الخدمات نصف جملة العمالة مكونة من ثَمَّ نسبة كبيرة من الدخل الإجمالي، كما برزت في المنطقة مجموعة من المتاجر كان لها دور كبير في دخل المنطقة، فضلاً عن توفير الحاجيات اليومية للسكان، وباقي الاحتياجات يتم توفيرها من مدينة البيضاء[1].

---

[2] تقرير حول المخطط الشامل للقوارشة، مصدر سابق، ص 14.

[3] التقرير النهائي حول المخطط الرئيسي لمنطقة سوسة، مصدر سابق، ص 62.

[4] التقرير النهائي حول المخطط الرئيسي لمنطقة الأبيار، مصدر سابق، ص 62.

[5] تقرير عن أعمال الجرد للمحافظات الشرقية، محافظة بنغازي، متصرفية بنغازي، مصدر سابق، ص 16،18.

[6] تقرير أعمال الجرد للمحافظات الشرقية، محافظة درنة، متصرفية طبرق، مصدر سابق، ص 24.

[1] تقرير عن أعمال الجرد في المحافظات الشرقية، محافظة الجبل الأخضر، متصرفية البيضاء، مصدر سابق، ص 21-22.

وفي مدينة أجدابيا نستعرض جدولاً للمنشآت الخاصة حسب نشاط القطاع التجاري لعام 1964م[2].

الرقم	قطاع النشاط الاقتصادي	عدد المنشآت	النسبة المئوية
1	تجارة الجملة	83	10.0
2	المواد الغذائية	400	49.3
3	الملابس والأحذية	10	1.9
4	المحركات الآلية	7	0.9
5	مواد البناء	15	1.9
6	مخازن الوقود	20	2.5
7	تجارة عامة	15	1.9
8	تجارة متنوعة	6	0.7
9	المجموع	556	69.1

من الطبيعي إن وجود هذه المنشآت التجارية التي مثلت نسبة 69.1% من مجموع المنشآت الأخرى أسهم في انتعاش حياة السكان من خلال توفير فرص للعمل، وكذلك توفير مختلف أنواع السلع، وبخاصة المواد الغذائية التي مثلت نسبة كبيرة قياسا بالمرحلة، وربما يرجع ذلك إلى موقع مدينة أجدابيا باعتبارها تقع في الطريق الرابط بين الغرب والشرق والجنوب، ومن ثَمَّ ربما يكون معظم المنشآت الغذائية محال للجملة، فضلاً عن قرب المدينة من المنشآت النفطية.

ونظراً لارتفاع الأسعار في محافظة البيضاء عقد اجتماع يوم 4 سبتمبر 1965م بمكتب المتصرف بحضور عميد البلدية ووفد من تجار مدينة البيضاء، وذلك لوضع خطة للتخفيف من حدة غلاء الأسعار بحيث لا يتعارض ذلك مع مصلحة التاجر والمستهلك[3].

لا شك أن هذه الجهود التي بُذلت من قبل الحكومة أسهمت في توفير حاجيات المواطن بأسعار مناسبة وكان لها دور في انتشار التجارة ورفاهية المجتمع.

كما أن لوجود الوحدات السكنية للعاملين في قطاع النفط الخاصة بسكن العائلات والعزاب دور فعال في نشاط الحركة التجارية في مدينة البريقة، فضلاً عن المساهمة في زيادة الكثافة السكانية[1].

---

[2] تقرير أعمال الجرد للمحافظات الشرقية، محافظة بنغازي، متصرفيات أجدابيا والكفرة، مصدر سابق، ص 19-20.

[3] جريدة برقة الجديدة، العدد 4222، 8 سبتمبر 1965م، ص 2.

[1] جريدة برقة الجديدة، العدد 4228، 22 سبتمبر 1965م، ص 5؛ وكذلك. جريدة الرقيب، العدد 313، 31 أغسطس 1967م، ص 3.

ومما سبق يتبين أن العملية التجارية في المناطق الشرقية في فترة الدراسة هي عبارة عن تجارة محلية صغيرة لتوفير حاجيات المواطن وبعضها مرتبطة بالعمليات الصناعية، غير أن الأمر مختلف في مدينة شحات باعتبار أن قطاع التجارة وبعض الخدمات الأخرى شكلت نصف إجمالي العاملين، وربما يرجع ذلك إلى أن مدينة شحات مدينة سياحية ولذلك كان النشاط التجاري فيها رائجًا.

وقد بلغ عدد السواح الذين زاروا المحافظات الشرقية خلال شهر يونيو 1967م 5575 سائحًا من مختلف جنسيات العالم من بينهم 1159 سائحاً عربياً، وكانت إقامتهم بالفنادق السياحية، والذين غادروا خلال أشهر إبريل ومايو ويونيو 1967م 14.889 سائحًا من بينهم 2617 سائحًا عربيًا[2].

من الطبيعي أن هذه الأعداد من السواح كان لها دور كبير في تنشيط العمالة المحلية في جميع النواحي وعلى رأسها القطاع التجاري.

المحور الرابع: دور النشاط الإنشائي والخدمي في التأثير فى حياة السكان.

يعد قطاع الإنشاءات من القطاعات المهمة في مدينة طبرق بحكم تشغيله لأعداد كبيرة من سكان المنطقة، ومن هذه الإنشاءات قيام شركة البترول البريطانية بمد خط أنابيب البترول وإنشاء الميناء البترولي والميناء التجاري وغيرها من الخدمات الحكومية بما فيها قطاعا المياه والكهرباء، ومن ثم مثلت العمالة في طبرق 27% تقريبا، بما فيها العمالة الأجنبية التي مثلت نسبة 40% من إجمالي النسبة، وتعد هذه النسبة أعلى من المتوسط في المحافظات الشرقية وفي غيرها من المدن الأخرى[3].

من البديهي طالما أن هناك إنشاءات جديدة فإن ذلك يستوجب وجود عدد كبير من العاملين من أهالي هذه المناطق.

ونتيجة لوجود الميناء في المدينة وباقي الإنشاءات الأخرى حدث تطور وتوسع في مخطط المدينة حيث زادت المساكن وشبكة الطرق في معظم أرجاء المدينة، وبخاصة أن المدينة دمرت معظم مبانيها في أثناء الحرب العالمية الثانية، الأمر الذي زاد من فرص العمل في المدينة، وأصبحت نسبة دخل الفرد تقدر في عام 1964م بحوالي 134 جنيهًا ليبيًا في السنة، وفي عام 1966م قدرت بحوالي 162.5 جنيهًا ليبيًا في السنة، ويعد هذا الدخل عاليا مقارنة بالمحافظات الشرقية بعد مدينتي بنغازي وأجدابيا، وهذا يعبر عن وجود رخاء اقتصادي في المدينة[1]، كما يدل على توافر فرص العمل بالمدينة، فضلاً عن الدخل الجيد الذي لابد وأنه قد أسهم في انتعاش حياة السكان.

---

[2] جريدة الرائد، العدد 332، 13 يوليو 1967م، ص 5.

[3] تقرير أعمال الجرد للمحافظات الشرقية، محافظة درنة، متصرفية طبرق، مصدر سابق، ص 22،24.

[1] تقرير أعمال الجرد للمحافظات الشرقية، محافظة درنة، متصرفية طبرق، مصدر سابق، ص24-27.

ومن بين الإنشاءات التي أقيمت تأسيس مدينة ملاهٍ متكاملة في مدينة بنغازي افتتحت في فبراير 1965م[2]. والتي بدورها استقطبت عدداً من العاملين المحليين.

إضافة إلى ذلك قرر مجلس الوزراء في اجتماعه يوم 10 إبريل 1965م تكملة المساكن الشعبية بمنطقة السلماني، وكذلك إنشاء منشآت الجامعة الليبية في منطقة قاريونس، وإصلاح الطرق المتهالكة بمدينة بنغازي [3]. وهذا الأمر لابد أنه أتاح فرص عمل لعدد كبير من المواطنين.

وشرعت الحكومة أيضاً في مطلع أكتوبر 1965م بالبدء في مخطط مدينة بنغازي وذلك بتحديد المناطق الصناعية والتجارية والسكنية والمؤسسات والأسواق وشق الطرق وتخطيط الميادين والحدائق وغيرها من المرافق، فضلاً عن توسيع شوارع أحياء البركة والرويصات إلى 20 متراً، ويكون ذا اتجاهين وكل اتجاه يسع 3 سيارات، وكذلك رصيف بنغازي الذي يبدأ من ميناء بنغازي غرباً إلى المدينة الرياضية، وأيضاً إدخال إصلاحات جديدة على كوبري جليانة من ناحية زيادة ارتفاعه[4].

إضافة إلى ذلك تم في بنغازي بناء مدينة رياضية في مطلع مارس 1966م، وكذلك تنفيذ مراحل مشروع المجاري بالمدينة في أواخر عام 1966م[5].

لا ريب في أن هذه النهضة العمرانية الكبيرة التي أقيمت في مدينة بنغازي أسهمت في إتاحة فرص عمل كثيرة لعدد من العاملين المحليين ليس من المنطقة الشرقية فحسب بل شارك فيها معظم الليبيين من مختلف مناطق ليبيا.

وللدفع بالقطاع الخدمي لكي يستقطب أعداداً كبيرة من العاملين، زودت مؤسسة الكهرباء في المحافظات الشرقية بمحركات ديزل من إحدى الشركات البريطانية وذلك لزيادة الطاقة الكهربائية للمستشفيات والمواصلات السلكية واللاسلكية، والمطار، وكذلك الاستهلاك المنزلي في المدن الصغيرة بالمنطقة[6].

وفي مدينة الأبيار هناك نسبة كبيرة من العاملين في قطاع الإنشاءات باعتبار أن هناك تنفيذا للعديد من شبكات الطرق والمساكن، كما استقطب قطاع الخدمات عدداً من العاملين وبخاصة في الخدمات التعليمية

---

[2] جريدة برقة الجديدة، العدد 4137، 14 فبراير 1965م، ص 1.

[3] جريدة برقة الجديدة، العدد 4165، 23 إبريل 1965م، ص 1.

[4] جريدة برقة الجديدة، العدد 4259، 10 نوفمبر 1965م، ص 1؛ وكذلك: العدد 4471، 3 أغسطس 1966م، ص 1.

[5] أرشيف الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، وزارة التخطيط والتنمية، التقرير الربع السنوي الثالث الخاص بمتابعة مشاريع التنمية في المحافظات الشرقية من المدة 68/7/1 إلى 68/9/30م، المكتب الإقليمي، بنغازي، المملكة الليبية، ص 27؛ وكذلك. جريدة الأهرام، العدد 29236، 27 ديسمبر 1966م، ص 5؛ وكذلك، جريدة الحقيقة، العدد 1067، 6 إبريل 1969م، ص 7.

[6] جريدة الميدان، العدد 264، 4 أغسطس 1968م، ص 1.

والصحية، والذي بدوره شكل نسبة 81% من مجموع الدخل السنوي للعاملين، كما شكل قطاع الإنشاءات نسبة 9.1% من مجموع الدخل السنوي، في حين كانت نسبة باقي القطاعات الأخرى ضئيلة جداً، ونسبة العمالة عموماً في المدينة قدرت في عام 1966م بنسبة 25% تقريبا من مجموع عدد السكان[1].

و يعد قطاع الخدمات عموماً بما فيه التجارة والنقل من أكبر مصادر الدخل في مدينة بنينة، حيث بلغت نسبة الدخل 85% من الدخل الإجمالي، وذلك ناتج عن وجود الإدارات الحكومية والقوات العسكرية، والمطار ومرافقه الذي بدوره ضم عدداً من العاملين، كما انضمت مجموعة من العاملين إلى مقاطع الأحجار وشركات البترول، فضلاً عن نشاط الحركة التجارية في المدينة، وقدر الدخل الفردي في المدينة لسنة 1966م بحوالي 66 جنيهًا ليبيًا، كما استقطب قطاع الإنشاءات والمحاجر في مدينة توكرة أعداداً لا بأس بها من شباب المدينة، و شكل قطاع الخدمات في المدينة نسبة 20% تقريباً من مجموع القوى العاملة وهو يعد القطاع الثاني، ويرجع ذلك إلى وجود الخدمات داخل مركز المدينة، وفي عام 1966م مثلت القوى العاملة نسبة 30% من مجموع عدد سكان المدينة حيث كان متوسط دخل الفرد السنوي 85 جنيهًا ليبيًا[2].

كما عملت الحكومة على طرح عطاء للمقاولين في مدينة بنغازي لإنشاء مبانٍ وملاعب ومضمار عدو الخيل لنادي الجولف والفروسية[3].

وفي مدينة شحات اشتغل بقطاع الإنشاءات أعدادٌ يسيرة في حين أن قطاعي الكهرباء والماء حظيا باستخدام عدد كبير من العاملين، غير أن قطاع الزراعة الذي تناولناه سابقاً يعد الأبرز من حيث استقطاب العمالة في المدينة مقارنة بباقي القطاعات الأخرى، وكان متوسط دخل الفرد في مدينة شحات 55 جنيهًا في السنة، وهو يعتبر أقل بكثير من الدخل في المدن الأخرى، وكانت نسبة المستخدمين في جملة السكان في عام 1964م تفوق قليلاً 20%، وفي عام 1966م ازدادت إلى 22%[4].

بعدما كان قطاع الزراعة الأبرز من حيث استقطاب العاملين في مدينة شحات شكلت قطاعات أخرى تمثلت في الخدمات والإنشاء القاعدة الاقتصادية الرئيسة[1].

---

[1] تقرير عن أعمال الجرد للمحافظات الشرقية، محافظة بنغازي، متصرفية بنغازي، مصدر سابق، ص 16-17.

[2] المصدر نفسه، ص 18-19،61.

[3] جريدة الطليعة، العدد 404، 31 ديسمبر 1968م، ص 5.

[4] تقرير عن أعمال الجرد في المحافظات الشرقية، محافظة الجبل الأخضر، متصرفية البيضاء، مصدر سابق، ص 20-21.

[1] تقرير عن أعمال الجرد في المحافظات الشرقية، محافظة الجبل الأخضر، متصرفية البيضاء، مصدر سابق، ص 22.

وباعتبار أن مدينة سوسة مدينة سياحية ولذلك فإنها تحتاج إلى نهضة إسكانية كبيرة التي بدورها تحتاج إلى أعدادٍ كبيرة من العمالة المحلية[2]، وبخاصة أن هناك مخططا لإنشاء مدينة سياحية جديدة[3].

ومن الإنشاءات التي أسهمت في استقطاب عدد من العاملين المحليين تشييد 10 عمارات سكنية بمدينة البيضاء، وتحتوي كل عمارة على 4 شقق، وذلك لغرض إسكان موظفي الجامعة الإسلامية، وقد أحيلت طلبات الموظفين إلى رئيس الجامعة للموافقة عليها والتي بلغت 560 طلباً[4].

و يعد قطاع الخدمات في مدينة أجدابيا الأكثر استيعاباً للعاملين خلال عامي 1966،1964م، وذلك باعتبار أن أجدابيا كانت مقراً للمتصرفية، وهي المركز الرئيس لإدارتها، والمركز الرئيس أيضاً لخدمات النقل لكون أجدابيا تقع على الطريق الرئيسي بين طرابلس وبنغازي، كما أنها تبعد عن ميناء البريقة مقر العمليات الصناعية النفطية لشركة إسو 70 كيلو مترًا، وكذلك تعد آخر مركز مهم لمرور السيارات المتجهة ناحية جالو والكفرة، ويأتي بعد قطاع الخدمات في عام 1964م على التوالي قطاعات التعدين والزراعة والإنشاء والصناعة، أما في عام 1966م فيأتي بعد قطاع الخدمات مباشرة قطاع الإنشاء من حيث استيعاب العاملين الذي بدوره حل محل قطاع التعدين حيث مثل نسبة 17% من جملة العاملين في أجدابيا في حين كان في السابق يمثل نسبة 10%، وذلك بسبب إنشاء عدد كبير من المساكن في المدينة والمنطقة المحيطة بها، ويرجع تدني استيعاب قطاع التعدين للعاملين إلى الهبوط النسبي في النشاطات المتعلقة باستكشاف البترول والذي كانت أجدابيا قاعدة رئيسة له من ناحية العاملين[5].

من خلال الطرح السابق يلاحظ أن قطاعي الإنشاءات والخدمات في معظم المناطق الشرقية كان لهما الدور البارز في استيعاب أعداد كبيرة من شباب تلك المناطق والانضمام إلى هذه الأعمال، وتحسن دخل الفرد، فضلاً عن أن بعض تلك الخدمات سهلت لقاطني المناطق سبل سهولة الحياة، وبخاصة عندما نتحدث عن قطاع النقل في مدينة أجدابيا على سبيل المثال باعتبار أن المدينة نقطة التقاء بين الشرق والغرب وواحات الجنوب الأمر الذي من المؤكد أن له دورا في انخفاض أسعار بعض السلع التي تأتي إلى المدينة من المناطق الأخرى لكي تصبح في متناول الجميع، كل ذلك كان له آثاره الإيجابية في حياة السكان.

---

[2] التقرير النهائي حول المخطط الرئيسي لمنطقة سوسة، مصدر سابق، ص 62.

[3] جريدة الرائد، العدد 287، 17 مايو 1967م، ص 8.

[4] جريدة برقة الجديدة، العدد 4468، 31 يوليو 1966م، ص 2؛ وكذلك: العدد 4543، 28 أكتوبر 1966م، ص 1.

[5] تقرير أعمال الجرد للمحافظات الشرقية، محافظة بنغازي، متصرفيات أجدابيا والكفرة، مصدر سابق، ص 17، 18.

وهنا نستعرض جدولاً للمنشآت الخاصة في أجدابيا حسب النشاط الخدمي لعام 1964م.

الرقم	قطاع النشاط الاقتصادي	عدد المنشآت	النسبة المئوية
1	النقل	60	7.4
2	الاستجمام والترفيه	20	2.5
3	مكاتب الأعمال	40	4.9
4	غيرها	10	1.2
5	المجموع	130	16

وفي العموم كانت التجارة والخدمات تمثل العدد الأكبر بنسبة 80% من مجموع عدد المنشآت، كما كان لمؤسسات النقل نسبة كبيرة أيضاً، وأن عدد العاملين الأجانب كان في الغالب في قطاعي التعدين والخدمات، ونسبة العاملين عموماً في أجدابيا بلغت 25% تقريبا من عدد السكان وهي تعادل المعدل الموجود في المحافظات الشرقية الأخرى، وبلغ دخل الفرد في أجدابيا 136 جنيها ليبيا لعام 1964م، وفي عام 1966م بلغ 165 جنيهًا ليبيًا، ومن ثَمَّ فإن دخل الفرد في أجدابيا يأتي في المرتبة الثانية بعد بنغازي على مستوى المحافظات الشرقية، وهذا دليل على النمو الاقتصادي السريع في أجدابيا والإسهام الكبير للنشاطات البترولية في القاعدة الاقتصادية في المدينة[1].

إن زيادة نسبة عدد العاملين في مدينة أجدابيا التي كانت تعادل نسبة عدد العاملين في باقي المحافظات الشرقية الأخرى وبخاصة في قطاعات التجارة والخدمات يشير إلى وجود رخاء وانتعاش اقتصادي على مستوى سكان المدينة بالرغم من وجود عدد من العاملين الأجانب، والدليل على ذلك تحسن في الدخل السنوي للفرد مقارنة بين عامي 1964، 1966م كما ذكر سابقًا.

[1] تقرير أعمال الجرد للمحافظات الشرقية، محافظة بنغازي، متصرفيات أجدابيا والكفرة، مصدر سابق، ص 19، 20.

والجدول التالي يبين توزيع الدخل للأسر في أجدابيا لعام 1964م.

فئة الدخل الشهري بالجنيه	متوسط الدخل للأسرة في الشهر بالجنيه	عدد الأسر	نسبة الأسر	الدخل الإجمالي للأسر
10-	7.5	125	4.5	938
50-10	30	1.478	53.2	44.340
100-51	75	850	30.6	63.750
200-100	150	250	9	37.500
+ 201	3	75	2.7	29.472
المجموع	63	2.778	100.0	176.000

إن نسبة ما يزيد عن 80% من الأسر يتراوح دخلها ما بين 11-50 جنيهًا ليبيًا في الشهر، بينما هناك أسر نسبة 10% تقريباً ضمن فئة الدخل من 101-200 جنيهًا ليبيًا، كما أسهم أيضاً ميناء البريقة التابع لشركة إسو في انتعاش مدينة أجدابيا قبل أن تصبح مدينة البريقة يتوافر بها كافة الخدمات وبخاصة المدينة السكنية، وذلك من خلال توفير احتياجات العاملين من مواد وسكن وغيرها[1].

بالنظر إلى الجدول السابق يتضح وجود بعض الأخطاء من المصدر ففي الخانة الأولى من فئة الدخل التي أقل من 10 جنيهات في الشهر نلاحظ أن الدخل الإجمالي لمجموع الأسر 938 جنيهًا في حين الدخل الحقيقي هو 937.5 جنيهًا، وفي خانة فئة الدخل ما فوق 201 جنيه نلاحظ أن متوسط الدخل للأسرة في الشهر 3 جنيهات في حين أن الدخل الحقيقي أقرب إلى 393 جنيهًا، بحيث يكون الدخل الإجمالي للأسر 29.475 جنيهًا وليس كما ورد في الجدول 29.472 جنيهًا، الأمر الذي ترتب عليه وجود أخطاء في الجمع ففي خانة مجموع متوسط الدخل للأسرة في الشهر نلاحظ المجموع 63 جنيهًا في حين أن الأقرب هو 655.5 جنيهًا، وكذلك في مجموع خانة الدخل الإجمالي للأسر نلاحظ المجموع 176.000 جنيه، وهو مجموع حقيقي وفق الأعداد الواردة في الجدول ولكن وفق تصحيح الأخطاء التي ذكرت آنفاً يتضح أن الرقم الحقيقي هو 176.002.5 جنيه.

وفي كل الأحوال يعبر الجدول عن وجود دخل شهري لعدد كبير من الأسر التي يتراوح دخلها من 11-50 جنيهًا، ويعد هذا الرقم جيد بمقياس الزمن، إضافة إلى وجود دخول أخر عالية غير أنها لعدد محدود من الأسر التي ربما أربابها يشتغلون في مهام حكومية بدرجات رفيعة.

[1] تقرير أعمال الجرد للمحافظات الشرقية، محافظة بنغازي، متصرفيات أجدابيا والكفرة، مصدر سابق، ص 20، 21.

من خلال ما سبق يتضح أن القطاعات الاقتصادية والخدمية الخاصة والعامة في المحافظات الشرقية من ليبيا أسهمت بشكل جيد في انتعاش حياة السكان وخاصة في بعض المدن التي تنشط فيها الحركة التجارية، ويوجد بالقرب منها الشركات النفطية ومثالاً على ذلك مدينتا أجدابيا وطبرق، وكذلك المدن الكبيرة التي شهدت نهضة عمرانية مثل مدينتي بنغازي والبيضاء، فضلاً عن المدن السياحية ومثالاً على ذلك مدينتا سوسة وشحات.

الخاتمة

تضمنت الخاتمة أهم النتائج التي توصل إليها الباحث.

1- على الرغم من أن قطاع الزراعة استقطب عدداً من العاملين غير أنه مع مرور الزمن اتجه العاملون إلى قطاعات أخرى التي ربما كان من أهمها قطاع النفط والقطاعات الخدمية الأخرى التي في أغلبها توفر دخلاً كبيراً وجهداً أقل بخلاف العمل في القطاع الزراعي، الأمر الذي ربما كان له آثاره العكسية على الإنتاج الزراعي في المنطقة.

2- إن معظم الإنتاج الزراعي تركز على زراعة الحبوب التي تعتمد على مياه الأمطار وكان العمل بها موسمياً في فترات الحرث والحصاد عكس العمل في الزراعات الأخرى التي تحتاج إلى جهد كبير ووقت أطول وعلى رأسها زراعة الخضروات، الأمر الذي سهل على معظم العاملين من أهل هذه المناطق الانضمام في مواسم زراعة الحبوب ومن ثم مواسم الحصاد التي لا تتعارض أحياناً مع التحاقه بأي عمل آخر، ومن ثم فإن ذلك قد يُسهم في تحسين دخل هؤلاء العاملين الذي يعود عليهم وعلى أسرهم بالحياة الكريمة، كما أن ذلك يقلل من حدة البطالة للأشخاص القاطنين في تلك المدن.

3- اشتهرت بعض المناطق الشرقية بتربية الحيوانات بمختلف أصنافها، وهذا الأمر لابد من أنه عاد بالنفع على أهالي المنطقة من حيث تحسن وضعهم المعيشي.

4- إن النهضة العمرانية الكبيرة التي شهدتها مدينة بنغازي خلال مرحلة الدراسة زاد من الطلب على مواد البناء عموماً ومن بينها الأنابيب المنتجة في مدينة القوارشة.

5- التخطيط الذي رسمته الحكومة في العملية الصناعية يعد في غاية الأهمية لكونها قد راعت فيه صحة المواطن بالدرجة الأولى، إضافة إلى السعي في إنتاج صناعات ذات جودة عالية والتي بدورها تستوعب أعداداً كبيرة من العمالة المحلية.

6- وجود صناعات عامة وخاصة أسهمت في استيعاب أهالي المنطقة للانضمام إليها، الأمر الذي كان له انعكاساته الإيجابية على حياة السكان.

7- بيّن البحث أن الدورات التدريبية الصناعية قد أسهمت في انتعاش عدد كبير من الأسر القاطنة في تلك المدن من حيت المبلغ المالي الذي يتحصل عليه المتدرب، وكذلك من خلال المهنة التي يتعلمها والتي سوف يقتات عليها هو وأسرته، إضافة إلى مشاركة العنصر النسائي في ازدهار المجتمع.

8- التنوع في إنتاج صناعات مختلفة في المناطق الشرقية خلال مرحلة الدراسة أثرت في حياة السكان من خلال توفير صناعات تسد حاجة المواطن وكذلك توفير فرص عمل لعدد كبير من الأهالي.

9- إن الجهود التي بذلتها الحكومة في محاولة الحد من غلاء أسعار السلع في الغالب أنها أسهمت في توفير حاجيات المواطن بأسعار مناسبة وكان لها دور في انتشار التجارة ورفاهية المجتمع.

10- أوضحت الدراسة أن العملية التجارية في المناطق الشرقية في فترة الدراسة هي عبارة عن تجارة محلية صغيرة لتوفير حاجيات المواطن وبعضها مرتبط بالعمليات الصناعية، غير أن في مدينة شحات الأمر مختلف باعتبار أن قطاع التجارة وبعض الخدمات الأخرى شكلت نصف إجمالي العاملين، وربما يرجع ذلك لكون مدينة شحات مدينة سياحية ولذلك كان النشاط التجاري فيها رائجاً.

11- أكدت الدراسة أن هناك أعدادًا كبيرة من السواح في فترة الدراسة الذين في الغالب كان لهم دور كبير في تنشيط العمالة المحلية في جميع النواحي وعلى رأسها القطاع التجاري.

12- وجود الموانى وإنشاء المساكن وشبكات الطرق في بعض المدن أسهم في حدوث نهضة عمرانية، ووفر لساكنيها فرص عمل ودخلاً جيد أسهم في انتعاش حياة السكان.

13- أوضحت الدراسة بأن قطاعي الإنشاءات والخدمات في معظم المناطق الشرقية كان لهما الدور البارز في استيعاب أعداد كبيرة من شباب تلك المناطق والانضمام إلى هذه الأعمال، وتحسن دخل الفرد، فضلاً عن أن بعض تلك الخدمات سهلت على قاطني المناطق سبل الحياة، وبخاصة قطاع النقل في مدينة أجدابيا باعتبار أن المدينة نقطة التقاء بين الشرق والغرب وواحات الجنوب الأمر الذي كان له آثاره الإيجابية في حياة السكان.

14- بيّنت الدراسة وجود زيادة في نسبة عدد العاملين في مدينة أجدابيا التي كانت تعادل نسبة عدد العاملين في باقي المحافظات الشرقية الأخرى وبخاصة في قطاعات التجارة والخدمات، الأمر الذي ترتب عليه حدوث رخاء وانتعاش اقتصادي على مستوى سكان المدينة، وزيادة في الدخل السنوي للفرد مقارنة بين عامي 1964، 1966م.

15- أكدت الدراسة أن القطاعات الاقتصادية والخدمية الخاصة والعامة في المحافظات الشرقية من ليبيا أسهمت بشكل جيد في انتعاش حياة السكان وبخاصة في بعض المدن التي تنشط فيها الحركة التجارية،

ويوجد بالقرب منها الشركات النفطية كمدينتي أجدابيا وطبرق، وكذلك المدن الكبيرة التي شهدت نهضة عمرانية كمدينتي بنغازي والبيضاء، فضلاً عن المدن السياحية كمدينتي سوسة وشحات.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الوثائق غير المنشورة

أرشيف مدينة زليتن، دون رقم ملف، مراسلة من وكيل وزارة الصناعة إلى محافظ مصراتة لشهر 1965/6م.

أرشيف مدينة زليتن، ملف رقم 11/2/11، ملف المؤسسات الصناعية، 1965م.

ثانياً: الوثائق المنشورة

أرشيف الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق:

تقرير أعمال الجرد للمحافظات الشرقية، محافظة بنغازي، متصرفيات أجدابيا والكفرة، وزارة التخطيط والتنمية، المملكة الليبية، 1966م.

تقرير أعمال الجرد للمحافظات الشرقية، محافظة درنة، متصرفية طبرق، وزارة التخطيط والتنمية، المملكة الليبية، ديسمبر 1966م.

تقرير حول المخطط الشامل للقوارشة، وزارة التخطيط والتنمية، المملكة الليبية، فبراير 1969م.

التقرير الربع سنوي الثالث الخاص بمتابعة مشاريع التنمية في المحافظات الشرقية من المدة 68/7/1 إلى 68/9/30م، المكتب الإقليمي، بنغازي، المملكة الليبية.

تقرير عن أعمال الجرد في المحافظات الشرقية، محافظة الجبل الأخضر، متصرفية البيضاء، وزارة التخطيط والتنمية، المملكة الليبية، 1966م.

تقرير عن أعمال الجرد للمحافظات الشرقية، محافظة بنغازي، متصرفية بنغازي، وزارة التخطيط والتنمية، المملكة الليبية، ديسمبر 1966م.

تقرير عن تدريب الأيدي العاملة في المملكة الليبية خلال عام 1965–1966م، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، المملكة الليبية، طرابلس، سبتمبر 1967م.

التقرير النهائي حول المخطط الرئيسي لمدينة طبرق، وزارة شؤون البلديات، حكومة المملكة الليبية، يناير 1969م.

التقرير النهائي حول المخطط الرئيسي لمنطقة الأبيار، وزارة شؤون البلديات، المملكة الليبية، نوفمبر 1968م.

التقرير النهائي حول المخطط الرئيسي لمنطقة سوسة، وزارة شؤون البلديات، المملكة الليبية، ديسمبر 1968م.

ف. كوليك، دراسة أولية حول العمالة في المصانع في ليبيا، منظمة العمل الدولية، طرابلس، يوليو 1968م.

وزارة التخطيط والتنمية، التقرير الربع سنوي الثالث الخاص بمتابعة مشاريع التنمية في المحافظات الشرقية من المدة 68/7/1 إلى 68/9/30م، المكتب الإقليمي، بنغازي، المملكة الليبية.

ثالثاً: الدوريات

جريدة الأهرام، العدد 29236، 27 ديسمبر 1966م.

جريدة برقة الجديدة، العدد 4137، 14 فبراير 1965م؛ العدد 4165، 23 إبريل 1965م؛ العدد 4222، 8 سبتمبر 1965م؛ العدد 4228، 22 سبتمبر 1965م؛ العدد 4240، 19 أكتوبر 1965م؛ العدد 4259، 10 نوفمبر 1965م؛ العدد 4292، 21 ديسمبر 1965م؛ العدد 4468، 31 يوليو 1966م؛ العدد 4471، 3 أغسطس 1966م؛ العدد 4543، 28 أكتوبر 1966م.

جريدة الحقيقة، العدد 85، 23 أكتوبر 1965م؛ العدد 1067، 6 إبريل 1969م.

جريدة الرائد، العدد 259، 13 إبريل 1967م؛ العدد 287، 17 مايو 1967م؛ العدد 332، 13 يوليو 1967م.

جريدة الرقيب، العدد 201، 8 يوليو 1965م؛ العدد 313، 31 أغسطس 1967م.

جريدة الطليعة، العدد 404، 31 ديسمبر 1968م.

جريدة العمل، العدد، 301، 21 فبراير 1966م.

جريدة الميدان، العدد 264، 4 أغسطس 1968م.

The Role of Economic and Service Activities in Revitalizing the Life of People in Libya's Eastern Provinces 1963 - 1969 AD

Salem Ammar Al-Juhaidri

Department of History, Faculty of Arts, Alasmarya Islamic University

salemamar099@gmail.com

Abstract

The research aims to identify the role of economic and service activities in revitalizing the life of people in Libya's eastern provinces 1963 - 1969 AD. The analytical narrative approach was used to achieve study goals. The study found that the assimilation of large numbers of the Libyan as workers in various economic activities and services had positive effects. In addition, farmers' dependent on rainwater, and working in activities that have more income and less effort, had a negative affection on agricultural activity. Furthermore, the research showed that there were different industries that relatively contributed to meet the local market needs and the existence of commercial establishments which provided most of the needed products. Moreover, the study concluded that the presence of establishments and facilities had a role in bringing about an urban renaissance and prosperity of society.

Keywords: economic activities in Libya, population in eastern Libya